

التكليف ٢
مقرر: مهارات بحثية ٣ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



كتابة مقدمة الدراسة

تفاصيل الورقة البحثية التي تم العمل عليها

عنوان البحث:

آليات تعزيز الشفافية في المشتريات الحكومية لدعم التنمية - دراسة تحليلية مقارنة وتطبيقية على مصر.
اسم الباحث: آمنة علي محمد أحمد سالم.
رابط الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)



عرض مقدمة البحث

مقدمة البحث

ان المؤسسات العامة الحكومية والخاصة لكل الدول - تحتاج إلى تدابير شئونها لشراء مستلزماتها من المشتريات والسلع وجميع الخدمات اللازمة للمواطن وذلك من خلال مسؤوليتها واجباتها تجاه الدولة والمواطنين. والمشتريات الحكومية تعتبر اهم بند من بنود الدولة وذلك لما تحتاجه الدولة للمؤسسات العامة الحكومية لتوفير كل محتياجات المواطن .

والمشتريات الحكومية هي المظم الأول و بداية الإنحراف الإداري والمالي للموظف العام .

وتعتبر هي الخطوة الأولى من مخاطر اهدار المال العام والإستيلاء على المال العام وتسهيل الإستيلاء على المال العام .

وذلك لما تختص به المشتريات الحكومية من مسؤوليتها في الإشراف على الشراء المباشر والمتناقضات وعقود الخدمات .

مماساعد ذلك على الإنحراف الإداري والمالي وانتشار الرشوة بكل اشكالها المختلفة .

وقد أشار تقرير الرشوة الأجنبية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ٢٠١٤ إلى أن أكثر من نصف قضايا الرشوة الأجنبية مرتبطة بالمشتريات وعقود الخدمات والأشغال العامة.

وبحسب التقرير، ارتبط أكثر من ثلثي وقائع الرشوة الأجنبية المتعلقة بالمشتريات والعقود والتراخيص العامة بالقطاعات التالية:

الصناعات الاستخراجية والبناء، والنقل، والتخزين إضافة إلى قطاعي المعلومات والاتصالات، وركز التقرير على التكاليف المباشرة لهذا النوع من الفساد، التي تشمل فقدان الأموال العامة من خلال سوء تخصيص الموارد المالية للدولة وارتفاع النفقات وانخفاض جودة السلع والخدمات والأشغال العامة.

ورغم صعوبة التكلفة الفعلية للفساد بسبب طبيعته الخفية، فدرت المنظمة أن الدولة تخسر عادة ما يتراوح بين ١.٠% و ٣.٠% من قيمة مشاريع البناء الممولة من قبل القطاع العام، بسبب الفساد وسوء الإدارة.

في الوقت نفسه أشارت تقارير دولية مختلفة لنسبة خسائر كبيرة سنوية في قطاعات كثيرة وكبيرة من ادارة المشتريات وذلك من الإنحرافات الإدارية والمالية كبدت الدول مبالغ كبيرة جدا قد تصل الي

مايقرب من (٢٥٠ تريليون دولار حتي عام ٢٠٢٣ م)

وعلى سبيل المثال من أشكال الفساد ما يأتي:

قيام الموظف العام على تعاقد علي أغراض غير مطلوبة ولا تحتاجها المؤسسة ويمكن ان يكون التعاقد علي أغراض فاسدة لا تصلح وقد تؤدي الي وقوع كارثة . وذلك لمصلحة شخصية ومكاسب ذاتية للموظف العام ومن تم معة التعاقد .

وكانت هناك قضية كبيرة في بعض الوزارات في مصر وكانت حديث الأعلام المرني والمسموع . وهو توريد مادة الحبر الذي يقوم بتغذية ماكينة الطباعة للكمبيوتر وماكينة الآلة الكاتبة لعدد من الوزارات بقيمة ١٠٠ مليون جنية مصري .

ومن خلال التعامل لهذا الحبر ثبت عدم صلاحية للاستعمال وتكبيد الدولة مبالغ كبيرة وذلك بسبب الموظف المنحرف اداريا وماليا والمسؤول عن قرار المشتريات وسعي للمكاسب الشخصية وتعاقد مع مورد فاسد وتقاسم المكاسب لجميع الموظفين اللذين اشتركوا في تسهيل كل اللإجراءات اللازمة لهذه الجريمة .

مماسبب ذلك تكبيد الدولة مبالغ باهظة والإستيلاء على المال العام وتسهيل الاستيلاء للمال العام للغير وهو الشريك الآخر المورد الفاسد .

~~~~~

فلا بد وحتما ان يكون من يقوم بمراجعة العقود وطرق السير فيها من بداية الاعلان عن الطلب مروراً بكل الخطوات القانونية حتي يتم عملية الشراء نهائياً ان يكون من هيئة قضائية في الدولة .

على سبيل المثال، لنفترض أن القانون ينص على أن أي عقد تزيد قيمته على ١٠٠ ألف دولار يجب أن يحصل على موافقات معينة،

ومثلاً توجد وكالة حكومية تحتاج إلى ٣ سيارات قيمة الواحدة ٤٠ ألف دولار (أي أن إجمالي العقد ١٢٠ ألف دولار)، في هذه الحالة يقوم الموظف الفاسد بالتعاقد على السيارات الثلاث في ٣ عقود منفصلة، بغرض التحايل على القانون . والتربح من خلال كل عقد منفصل عن الآخر .

فإذا كان هناك مراجع للعقود من هيئة قضائية منفصلة فيستطيع من خلال المراجعة للعقود وقف التربح للموظف الفاسد وعدم إهدار المال العام وإذا كان هذا الفعل هو إهمال إداري وذلك أضعف الإيمان وهو المحافظة على المال العام وعدم اهدارة .

كم يوجد التجميع غير الملائم للمشتريات: هذا الأسلوب هو عكس تقسيم العقود. ما يحدث هو أن الموظف يقوم مثلاً بدمج سلع لا علاقة لها ببعضها في عقد واحد (مثلاً حواسيب وأسلاك نحاسية وأسرة مستشفيات)

وينص في العقد على أن أي مقدم عطاء لا يوفر هذه الأشياء معاً سوف يتم استبعاده. هذا يعتبر الحيازاً وتلاعباً لأنه ليس بوسع مصنع واحد أو تاجر معتمد تلبية المجموعة بأكملها، ولكنه غالباً ما يكون في مصلحة تاجر معين.

كما ان تضارب المصالح: قد يكون لدى الموظف الحكومي المسؤول عن عملية تقييم العطاءات مصالح شخصية مع الشركة الفائزة. وتلاعب الموظف بمعلومات المناقصات وترسية العطاءات علي المستفيد منه هذا الموظف المسؤول .

ويترتب على ما سبق انتشار الفساد المالي والإداري والرشوة .

فأصبح الفساد الإداري والمالي العدو الأكبر للخطط والبرامج التنموية وإضعاف اقتصاد الدولة واهدار المال بدون وجه حق مما يؤدي إلى انكسار هبة الدولة الاقتصادية وإعاقة التحولات الديمقراطية وضعف المستوى المعيشي للفرد .

وقد يتسبب ذلك في ضعف السلطة السياسية للدولة وانتشار الفوضى والبطالة وضعف الأمن وانتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها وعدم الاستقرار الأمني للدولة وترويع الأمنين واتساع بؤرة الإجرام وهدم اقتصاد الدولة .

## مقدمة الدراسة المختارة

- تبدأ المقدمة بعرض أهمية المشتريات الحكومية بوصفها أحد أكبر بنود الإنفاق العام في الدولة، ثم تربط بين هذا الحجم المالي الضخم وبين احتمالات الانحراف الإداري والمالي، مستشهدا بتقارير دولية تؤكد أن قطاع المشتريات يمثل بيئة خصبة لجرائم الرشوة وإهدار المال العام.
- كما تنتقل المقدمة إلى إبراز مظاهر الفساد الواقعية من خلال أمثلة تطبيقية، وتوضح الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على غياب الشفافية، ثم تختتم ببيان أهمية البحث وأهدافه وإشكاليته وفرضيته والمنهج المتبع.
- المقدمة تعتمد على المدخل الوصفي التحليلي، مع حضور واضح للبعد القيمي والأخلاقي في معالجة الظاهرة.

## أسباب اختيار هذه المقدمة

تم اختيار هذه المقدمة لعدة أسباب علمية:

أولاً: لأنها تعالج موضوعاً حيويًا يمس جوهر الإدارة المالية للدولة والتنمية الاقتصادية.

ثانيًا: لأنها نموذج يعكس نمطًا شائعًا في الرسائل القانونية العربية، حيث يختلط الوصف الواقعي بالتحليل العلمي.

ثالثًا: لأنها توفر مادة غنية للتحليل النقدي من حيث بناء المشكلة البحثية وصياغة الفرضيات وإبراز الفجوة البحثية.

رابعًا: لأنها تمثل نموذجًا يمكن من خلاله إبراز الفرق بين الكتابة البحثية الأكاديمية المتقدمة والكتابة ذات الطابع الإنشائي.

## ما يميز المقدمة علميًا

تتميز المقدمة بعدة نقاط قوة:

- تُبرز أهمية الموضوع اقتصاديًا وتنمويًا بشكل واضح.
- تستند إلى تقارير دولية لتعزيز الطرح وتربط بين الفساد وضعف التنمية بصورة منطقية.
- تعكس وعيًا بخطورة المشتريات الحكومية كمدخل للإصلاح أو مدخل للفساد.
- تحتوي على تحديد للأهداف والمنهج.
- كما أن حضور البعد التطبيقي المصري يمنح الدراسة قيمة عملية وليست نظرية فقط.

## ما يؤخذ عليها نقديًا

- رغم ما سبق، إلا أن هناك ملاحظات منهجية مهمة:
- لا توجد صياغة دقيقة للفجوة البحثية بصورتها الأكاديمية الواضحة.
  - المشكلة البحثية لم تُطرح في صورة تساؤل مركزي محدد.
  - الفرضية جاءت عامة وغير قابلة للاختبار المنهجي الدقيق. هناك توسع في الأمثلة الواقعية على حساب البناء النظري المنظم.
  - حضور واضح للغة الإنشائية والخطابية في بعض المواضع.
  - لم يتم الانتقال تدريجيًا من العام إلى الخاص بصورة منهجية محكمة.
- وهذا يعكس حاجة إلى ضبط البناء المنهجي للمقدمة بما يتوافق مع معايير الدراسات الدكتوراه المتقدمة.

## صياغة مشكلة بحثية جديدة

تشهد المشتريات الحكومية في الدول النامية توسعًا كبيرًا من حيث الحجم المالي وتعقيد الإجراءات التنظيمية، وهو ما يجعلها أحد أكثر المجالات عرضة لمخاطر تضارب المصالح وضعف الشفافية واختلال معايير المنافسة العادلة، ورغم صدور تشريعات تنظم عمليات المناقصات والمزايدات وتضع ضوابط قانونية تهدف إلى حماية المال العام، إلا أن الواقع العملي يكشف عن استمرار مظاهر التلاعب الإجرائي، واستغلال الثغرات التنظيمية، وتوظيف السلطة التقديرية بصورة قد تخل بمبدأ تكافؤ الفرص.

وتكمن الإشكالية الحقيقية في أن النصوص القانونية، مهما بلغت دقتها، لا تكفي وحدها لضمان النزاهة التعاقدية ما لم تُدعم بآليات مؤسسية للشفافية والمساءلة والرقابة الفعالة.

وتبرز المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى تسهم آليات الشفافية المؤسسية في الحد من الفساد الإداري والمالي في المشتريات الحكومية، وما أثر ذلك على كفاءة الإنفاق العام ودعم التنمية الاقتصادية؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدة إشكالات فرعية تتعلق بمدى كفاية الإطار التشريعي القائم، وفعالية الأجهزة الرقابية، وحدود السلطة التقديرية للإدارة، ودور النشر الإلكتروني والإفصاح المعلوماتي في تعزيز المنافسة العادلة.

كما تطرح المشكلة بعدًا تحليليًا يتمثل في تقييم العلاقة بين مستوى الشفافية ومستوى ثقة المستثمرين وقطاع الأعمال، خصوصًا المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في عدالة النظام التعاقدى الحكومي.

وعليه فإن الدراسة لا تكتفي بتحليل النصوص القانونية، بل تسعى إلى اختبار مدى فاعلية التطبيق العملي لهذه النصوص في ضوء معايير الحوكمة الرشيدة، بهدف تقديم تصور إصلاحي يعزز النزاهة التعاقدية ويحد من إهدار المال العام.



مجموعة جامعة  
الجميع الذكية  
للتعليم القابضة

MIDOCEAN  
UNIVERSITY



# Thank You

